S/PV.10164

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والثمانون

الجلسة **10164**

الخميس، 4 حزيران/يونيه 2026، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة سالاباتا توريس	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	باكستان	السيد جادون
	البحرين	السيد الرويعي
	بنما	السيد موسكوسو
	جمهورية الكونغو الديمقراطية	السيدة كابينغيلي لوكوندولا
	الدانمرك	السيدة لاندي
	الصومال	السيد محمد يوسف
	الصين	السيد سون لاي
	فرنسا	السيد بونافون
	لاتفيا	السيدة بافلوتا – ديسلانديس
	ليبريا	السيد جاباه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ماكنوتان
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة بروس
	اليونان	السيد ستاماتيكوس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 28 أيار/مايو 2026 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2026/443)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 28 أيار/مايو 2026 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2026/443)

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2026/443 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 28 أيار/مايو 2026 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة لهم مرة أخرى بشأن تنفيذ القرار 2118 (2013) بشأن إزالة برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية.

منذ الجلسة السابقة التي عقدها المجلس للنظر في هذه المسألة، وتماشياً مع الممارسة المتبعة، ما فتئ مكتب شؤون نزع السلاح يتواصل بصورة منتظمة مع نظرائه في الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الأنشطة المتصلة بالقرار 2118 (2013). بالإضافة إلى ذلك، استمر التواصل المنتظم مع بعثة الجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، وقد عقدتُ مؤخراً اجتماعاً في 22 أيار/مايو مع سعادة السفير علبي.

ومنذ آخر جلسة للمجلس بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.10086)، واصلت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية التحاور بشأن كيفية القضاء على أي بقايا لبرنامج الأسلحة الكيميائية الذي طورته الحكومة السابقة.

وكما ورد في التقارير السابقة، لم تتمكن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، منذ عام 2014، من التأكد من دقة واكتمال الإعلان الذي قدمته الحكومة السابقة، بسبب عدم كفاية المعلومات التي تضمنها وعدم دقتها. وأعربت الأمانة الفنية للمنظمة عن قلقها البالغ إزاء المسائل التي يثيرها الإعلان، لما تشير إليه من وجود كميات كبيرة من عوامل الحرب الكيميائية والذخائر الكيميائية ربما لم يعلن عنها أو لم يتم التحقق منها.

وتعمل الحكومة السورية الحالية مع الأمانة الفنية للحصول على توضيحات بشأن النطاق والمدى الكاملين للبرنامج الذي وضعته الحكومة السابقة وضمان امتثال سورية على المدى الطويل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ونظراً للتحديات الكبيرة والقائمة منذ مدة طويلة التي يتعين التغلب عليها في إطار هذه الجهود، فإنني أرحب بالتعاون المستمر في هذا العمل الهام، ويسعدني أن أبلغكم بأنه تم إحراز تقدم كبير منذ الجلسة الأخيرة للمجلس.

في تقرير هذا الشهر، أفادت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأنها تابعت، في أعقاب تحسن الوضع الأمني في المنطقة الذي أتاح استئناف العمليات بأمن وسلامة، عمليات الانتشار في الجمهورية العربية السورية، بالتنسيق مع الهيئة الوطنية السورية.

وفي مطلع شهر أيار/مايو 2026، انتشر في الجمهورية العربية السورية فريق من مكتب البعثات الخاصة التابع للمنظمة بهدف المضي قدماً في الجهود الرامية إلى إعداد قائمة جرد كاملة ودقيقة لمخلفات برنامج الأسلحة الكيميائية الذي طورته الحكومة السورية السابقة. وقد ركزت هذه العملية على عدة مواقع ذات أولوية قصوى لم يتم الإعلان عنها في المناطق الساحلية الشمالية والوسطى من البلد، وتقع بشكل عام ضمن المثلث الجغرافي الذي يضم حماة وحمص واللاذقية. وقد جرت الزيارات إلى هذه المواقع بالتنسيق الكامل مع السلطة الوطنية السورية وبدعم كبير من الوزارات المعنية في الحكومة السورية.

وعلى الرغم من أن عملية الانتشار كانت لا تزال جارية حتى تاريخ إغلاق التقرير الشهري الأخير، فقد تمكنت الأمانة الفنية للمنظمة بالفعل من الإفادة بأنه تم اكتشاف كمية كبيرة من الأسلحة الكيميائية غير المعلنة والمواد ذات الصلة والوثائق في تلك المواقع. وتشمل النتائج عشرات الذخائر الكيميائية التي لم يتم الإعلان عنها سابقاً لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك نفس نوع القنابل الجوية التي استُخدمت في الهجمات الكيميائية التي وقعت في اللطامنة في آذار/مارس 2017 وخان شيخون في نيسان/أبريل 2017. كما عُثر على صواريخ من نفس النوع الذي استُخدم في الهجوم بالأسلحة الكيميائية الذي وقع في الغوطة في آب/أغسطس 2013.

كما أفادت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن النتائج تشمل كميات من المواد الكيميائية المخزنة بشكل منفصل والمعدات ذات الصلة، والتي يجري تحليلها حالياً، بالإضافة إلى آلاف الصفحات من الوثائق. تُعد هذه النتائج اكتشافاً بالغ الأهمية، ليس بالنسبة لسورية فحسب، بل بالنسبة للأمن الدولي ونظام نزع السلاح العالمي أيضاً. وقد أمكن تحقيق هذه الخطوة الهامة بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلها مسؤولو الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على مدى أكثر من عقد من الزمن للكشف عن النطاق الكامل لبرنامج الأسلحة الكيميائية السوري والقضاء عليه وفقاً لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية؛ واستمرار دعوة أعضاء مجلس الأمن إلى التعاون من أجل حل القضايا العالقة ومحاسبة من تجرؤوا على استخدام مثل هذه الأسلحة؛ وبالطبع، السرعة التي تحركت بها الحكومة السورية الحالية لضمان امتثال سورية لاتفاقية

الأسلحة الكيميائية، والعمل الشجاع الذي قامت به الفرق السورية على الأرض لتيسير الأنشطة اللازمة لإنجاز هذه المهام.

وللوصول إلى هذه المرحلة، كان من الضروري أن تتعاون جميع الأطراف المعنية تعاوناً وثيقاً. وأكدت كذلك الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على أهمية الحصول على دعم فعال من الحكومة السورية الحالية. وأفادت المنظمة بأن حوالي 200 موظف من الوزارات السورية المعنية ساهموا في تسهيل هذه المهمة خلال عملية النشر الأخيرة، ومن بينهم ممثلون عن الهيئة الوطنية السورية التي أعيد إنشاؤها مؤخرا، ووزارة إدارة الطوارئ والكوارث، ووزارة الدفاع، ووزارة الداخلية؛ وأجهزة الأمن الدبلوماسي، وأجهزة الاستخبارات، وأفرقة طبية؛ ومتخصصون في المجال الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي؛ ومتخصصون في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة وإزالة الألغام.

وسيظل هذا التعاون بالغ الأهمية في المستقبل، حيث يتعين الآن الإعلان عن العناصر المكتشفة حديثا وتدميرها بموجب عمليات التحقق التي تجريها الأمانة الفنية للمنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من الضروري إجراء مزيد من التحقيقات في مواقع أخرى وإرسال بعثات إليها لدراسة النطاق الكامل لبرنامج الأسلحة الكيميائية الذي وضعته الحكومة السابقة. وبالنظر إلى المخاطر التي تشكلها أي عناصر متبقية من برنامج الأسلحة الكيميائية، يجب إتمام هذه الخطوات على وجه السرعة.

وكما أُفيد سابقا، فقد جرت زيارة أكثر من 20 موقعا منذ آذار/مارس 2025. كما أجرت المنظمة مقابلات مع خبراء سابقين في مجال الأسلحة الكيميائية. وجمعت 19 عينة وأكثر من 000 6 وثيقة من المواقع التي تمت زيارتها. وسلَّمت الحكومة السورية 34 صندوقا مختوما من الورق المقوى تحتوي على وثائق إلى الأمانة الفنية للمنظمة. ومُسِحَت هذه الوثائق ضوئيا وأُعيدَت إلى الهيئة الوطنية السورية. وستقوم الأمانة الفنية للمنظمة بتحليل النسخ الإلكترونية.

واستنادا إلى المعلومات التي جُمِعَت خلال عمليات النشر التي قامت بها المنظمة في عامي 2025 و2026، يمكن الإعلان عن أربعة مواقع على الأقل من المواقع زارتها المنظمة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتخطط المنظمة لمزيد من الأنشطة لتحديد النطاق الكامل للأنشطة المتصلة بالأسلحة الكيميائية التي أجريت في تلك المرافق ووجوب الإعلان عنها لاحقا.

وأكد المدير العام للمنظمة أنه في حال اكتشاف أسلحة كيميائية أو مكونات ذات صلة بها خلال زيارات المواقع، يجب تأمين هذه المواقع ونقل المكونات المتصلة بالأسلحة الكيميائية إلى مرفق تخزين محمي، في انتظار تدميرها في نهاية المطاف بموجب عملية التحقق التي تقوم بها الأمانة الفنية للمنظمة.

وأدرك أن الأسلحة التي عُثر عليها مؤخرا في أيار/مايو 2026 قد نُقلت إلى مكان آمن، وأن المشاورات بشأن خطط التدمير بين الحكومة السورية والأمانة الفنية للمنظمة لا تزال جارية. وهذه خطوة بالغة الأهمية يتعين اتخاذها وفقا للقرار 2118 (2013) وقرارات المجلس التنفيذي للمنظمة، وستتطلب دعم المجتمع الدولي.

وكما سبق أن أكدت، فإن هذه فرصة بالغة الأهمية لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وأرحب باستمرار التعاون بين الهيئة الوطنية السورية والأمانة الفنية للمنظمة، وهو أمر ضروري لهذه الجهود. وهناك حاجة أيضا إلى دعم كبير ومستمر من المجتمع الدولي لإكمال الجهود الاستثنائية الرامية إلى تخليص سورية من جميع الأسلحة الكيميائية.

وأحث أعضاء المجلس مرة أخرى على الاتحاد وإبداء روح القيادة في تقديم الدعم الذي يتطلبه هذا الجهد غير المسبوق. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا دعم منظمة الأمم المتحدة لسلامة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولمهنيته ونزاهته وموضوعيته واستقلاليته. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم هذا الدعم وسنواصل القيام بدورنا للتقيد بالقاعدة المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وزمان.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها.

لقد درسنا بعناية التقرير الأخير الذي قدمه السيد فرناندو أرياس، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي البداية، انتابنا شعور بأنه تكرار لما سبقه، حيث يبدو أن تقاريره الثلاثة التي عُرضت على المجلس منذ الجلسة السابقة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة في آذار/مارس (انظر S/PV.10117) متطابقة تقريبا.

وهذه المصادفة مفهومة تماماً في ضوء العدوان المسلح الذي تشنه الولايات المتحدة وإسرائيل على إيران، والذي ألقى بالمنطقة بأسرها في براثن الفوضى وعدم الاستقرار، مما جعل من المستحيل ضمان سلامة موظفي المنظمة في سورية. ولكن مع تراجع حدة الأعمال العدائية في الشرق الأوسط، استأنف خبراء الأمانة الفنية للمنظمة أنشطتهم. وتبين عندها أن الأوضاع المحيطة بملف الأسلحة الكيميائية السورية كانت أسوأ بكثير مما أشارت إليه تقارير المدير العام المتشابهة إلى حد كبير.

وفي خضم سعي الأمانة الفنية الحثيث لتحميل حكومة بشار الأسد السابقة مسؤولية إخفاء برنامج عسكري للأسلحة الكيميائية، أعلنت وسط ضجة إعلامية كبيرة عن نجاحها المزعوم في الكشف عن أدلة تشير إلى قيام دمشق بأنشطة زُعِمَ أنها تتعارض مع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ويشمل ذلك صواريخ وقنابل جوية مزودة برؤوس حربية كيميائية، فضلا عن مواد كيميائية اكتشفها خبراء مكتب البعثات الخاصة التابع للأمانة الفنية في مواقع غير مُعلنة بمحافظتي حماة وحمص. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإعلانات تزامنت بشكل مناسب مع عيد الأضحى، وهو عيد تقديم الأضاحي لدى المسلمين.

ويبتهج اليوم مؤيدو أساليب العمل غير المشروعة للمنظمة ونهجها المتحيز، ويعلنون عاليا أنهم عثروا أخيرا على ما كانوا يبحثون عنه طوال هذا الوقت. ومع ذلك، لا بد لي من تهدئة حماسهم. فأي ادعاءات من هذا القبيل يجب أن تقوم على أساس أدلة واضحة ومُتحقَّق منها بدقة على نحو لا يرقى إليه الشك. وللأسف،

وبناء على ما ورد في التقرير، لا يوجد أساس كهذا. وتواجه الأمانة الفنية صعوبات حقيقية في توفير ذلك لعدة أسباب، أبرزها انعدام الثقة في المنظمة، التي قوضت مصداقيتها بنفسها مرارا وتكرارا على مر السنين.

أولا، على مدار سنوات النزاع في الجمهورية العربية السورية، تكرر وقوع أجزاء كبيرة من أراضي البلد تحت سيطرة جماعات مسلحة مختلفة. وتعرَّضَ العديد من المنشآت العسكرية والصناعية الهامة للتدمير أو لأضرار جسيمة نتيجة للغارات الجوية المكثفة التي شنها كل من التحالف الغربي وإسرائيل. وفي ظل هذه الظروف، من المستحيل ببساطة ضمان جمع العينات الجديدة على نحو سليم أو العثور على وثائق في هذه المواقع. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن المنظمة نفسها تقرّ بالوضع المعقد في المنطقة، وهو ما تسلط الأمانة الفنية الضوء عليه بانتظام في تقاريرها الشهرية، بما في ذلك كسبب لإلغاء الأنشطة المقررة لخبرائها على الأرض.

ثانيا، من الواضح أنه في ظل هذه الظروف، يستحيل الحديث عن سلامة الأدلة المادية وصحتها وملاءمتها للتحليل الموضوعي، أو عن اكتمال الصورة التي يمكن إعادة تشكيلها من خلال عملية تفتيش. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في ضوء الانتهاكات المستمرة التي ترتكبها الأمانة الفنية لمبدأ تسلسل العهدة. وحتى لا أضيع وقت المجلس، لن أكرر سرد هذه الأمثلة، لا سيما وأننا قد ألقينا الضوء عليها مرارا وتكرارا في بياناتنا داخل هذه القاعة. وقد شهد المجتمع الدولي كل ذلك في سياق التحقيقات التي أجرتها الأمانة الفنية بشأن الحوادث التي وقعت في سراقب في آب/أغسطس 2016، واللطامنة في آذار/مارس 2017، وخان شيخون في نيسان/أبريل 2017، ودوما في نيسان/أبريل 2018، وحلب في تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

ثالثا، إن قرار المنظمة، الذي اتُخِذَ على عجل في تشرين الأول/أكتوبر 2025، بشأن التدمير الفوري في الموقع لأي أسلحة كيميائية يتم اكتشافها في سورية، لا يساعد في إرساء أساس موثوق من الأدلة. ويسمح هذا القرار بالتدمير الفوري لمكونات الأسلحة الكيميائية التي يُزعم اكتشافها، ولا يُسمح بالإبلاغ عنها إلا بعد ذلك. وتمثل حالة 75 أسطوانة "المفقودة" في منشأة بحلب مثالا بارزا يوضح كيف يتم ذلك عمليا. وأود أن أشير هنا إلى أنها نُقلت إلى ساحة للخردة المعدنية وفُككت هناك. وأخذ خبراء الأمانة الفنية الذين وصلوا إلى هناك في وقت لاحق عينات مما يسمى بقايا تلك الأسطوانات، مؤكدين أنهم سيبلغون السلطات السورية بالنتائج في الوقت المناسب. وتلك هي كل الأدلة المتوفرة.

وخلاصة القول إن السياق جديد بينما الأساليب قديمة: انتهاكات لمنهجيات جمع الأدلة المنصوص عليها في الاتفاقية وأدلة ملفقة واستنتاجات تتعارض مع القوانين العلمية الأساسية وشهادات كاذبة من شهود عيان مزعومين. كيف يمكننا أن نثق في "الاكتشافات" المثيرة التي تتوصل إليها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ظل هذه الظروف؟

وبالإضافة إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي أضرت بسمعتها، ظهر كيان جديد غير تقليدي: ما يُسمى بفرقة عمل أنفاس الحرية. ونرى أنها تعمل خارج إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولم يكلفها أحد بأي مهام تتعلق بالكشف عن بقايا الأسلحة الكيميائية السورية وتدميرها، ناهيك عن تقديم المتورطين في

أنشطة كيميائية غير مشروعة إلى العدالة. ولا علاقة للمجلس بها ولا يجوز أن يناقش نتائج عملها. وتحيط شكوك مماثلة بمشاركة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أعمال فرقة العمل المذكورة وفقا لما أعلنه السيد أرياس. ولم يمنحها أحد الصلاحية للقيام بذلك. والواقع أن السيد أرياس، الذي سيترك منصب المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تموز/يوليه، قد أدخل المنظمة في مغامرة أخرى مشكوك فيها.

وأؤكد مجددا أن روسيا دأبت على الدعوة إلى إيجاد حل في أقرب وقت ممكن للمسائل العالقة ذات الصلة بالإعلانات الأولية لسورية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتواصل الدعوة إلى ذلك. إنها الطريقة المنطقية الوحيدة لإغلاق الملف الكيميائي السوري في المجلس. ودعَونا أيضا على مر السنين الأمانة الفنية إلى أداء عملها بنزاهة واحترافية بالاستناد حصرا إلى ولايتها الفنية وإلى اتباع نهج غير مسيس يلتزم التزاما صارما بإطار الاتفاقية. ولكننا شهدنا مراراً وتكراراً تصرف هذه المنظمة التي كانت تتمتع بسمعة جيدة على نحو يتعارض مع تلك المبادئ. ولا تزال جميع أنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المتعلقة بسورية موجهة نحو هدف واحد: البحث عن عناصر برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية العسكرية التي أخفاها النظام السابق بهدف توجيه تهم بارتكاب جرائم كيميائية إلى الحكومة السابقة. إن هذا النهج ليس بنّاءً ولا يمكن أن يسفر عن نتائج إيجابية، حتى مع تعاون السلطات السورية الجديدة البنّاء والذي نقدّره كثيرا مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

السيدة بروس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها الهامة والزاخرة بالمعلومات.

ترحب الولايات المتحدة بعودة أفرقة التفتيش التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى سورية وبتمكينها، الذي طال انتظاره، من الوصول إلى المواقع ذات الأولوية القصوى في المناطق الشمالية والساحلية. ونشعر بالتفاؤل إزاء التقدم الملموس الذي أحرزته الحكومة السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ميدانيا منذ إعادة الانتشار، بما في ذلك الاكتشاف الهام للذخائر الكيميائية والمواد الكيميائية والمعدات ذات الصلة غير المعلنة. وهذا إنجاز هام لسورية والمجتمع الدولي على السواء.

وتأتي هذه التطورات في أعقاب تحليل العينات الذي أجري في آب/أغسطس 2025 وكانون الثاني/يناير 2026 والذي كشف عن وجود عاملين كيميائيين، بالإضافة إلى أحد نواتج التفكك، في براميل مدفونة. ويبرز هذا الاكتشاف الأخير ما نعلمه جميعًا من عدم كشف نظام الأسد قط عن حجم برنامج أسلحته الكيميائية بالكامل. ومع اكتشاف المزيد من المواقع والمواد وتقييمها، ندعو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية إلى تهيئة الظروف الملائمة لإتاحة التدمير المسرَّع في الموقع، عند الضرورة، في حالات استثنائية.

وأحاطت الولايات المتحدة علما بتقييم المدير العام الذي أشار إلى إمكانية الإعلان عن أربعة مواقع على الأقل زارتها الأمانة الفنية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبناءً عليه، نحث سورية أيضًا على تحديث إعلانها الوطني بما يتوافق مع التزاماتها بموجب الاتفاقية.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى إحراز تقدم في ملف الأسلحة الكيميائية السورية. وتتصادف جلستنا اليوم مع مرور عام ونصف العام على بدء جهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية الرامية إلى العثور على أي بقايا لبرنامج الأسلحة الكيميائية التابع لنظام الأسد وتأمينها والإعلان عنها وتدميرها بطريقة يمكن التحقق منها. ومع أن البعثة تواجه تحديات كثيرة، أظهرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية القدرة على التكيف والمرونة والالتزام المشترك وتصميمهما على التقيد بالاتفاقية وإغلاق هذا الفصل من تاريخ سورية.

وكما أشار الممثل الدائم لسورية لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الشهر الماضي، ما كان التقدم الذي أحرزته سورية حتى الآن ليتحقق لولا الدعم القوي من المجتمع الدولي. ولذلك، تشجع الولايات المتحدة الدول الأعضاء على النظر في تقديم تبرعات لبعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية وفي تقديم دعم مباشر لجهود الحكومة السورية الرامية إلى مكافحة الأسلحة الكيميائية.

السيد الرويعي (البحرين): أود أن أتقدم بالشكر للسيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها القيمة بشأن التقرير الشهري الأخير المتعلق بتنفيذ القرار 2118 (2013). كما أرحب بمشاركة المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية والمندوب الدائم للجمهورية التركية في جلسة اليوم.

تابعت مملكة البحرين باهتمام بالغ ما ورد في التقرير الأخير لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وما أعقبه من تطورات ميدانية مهمة أعلنت عنها وزارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية الشقيقة وبعثتها لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن اكتشاف ذخائر ومواد ومعدات ووثائق مرتبطة بالبرنامج الكيميائي للنظام السابق، وذلك في إطار التعاون القائم مع المنظمة والجهود الرامية إلى معالجة ما تبقى من هذا الملف. وترى المملكة أن هذه المستجدات تمثل خطوة مهمة على طريق استكمال معالجة ملف الأسلحة الكيميائية السورية. وتؤكد أهمية مواصلة التعاون والتنسيق بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية بما يضمن استكمال أعمال التحقق والتأمين والتدمير وفقا للالتزامات الدولية ذات الصلة.

تؤكد مملكة البحرين دعمها الكامل لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لمنظومة نزع السلاح ومنع الانتشار. وتجدد رفضها القاطع لاستخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف ومن قبل أي جهة كانت. وتشدد على أهمية المساءلة وعدم الإفلات من العقاب.

وفي هذا السياق، أود التطرق إلى النقاط التالية:

أولاً، تشيد مملكة البحرين بالجهود المهنية التي تواصل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الاضطلاع بها في تنفيذ ولايتها وما أحرزته من تقدم في أنشطة التحقق والزيارات الميدانية وجمع المعلومات والوثائق ذات الصلة رغم التحديات الأمنية واللوجستية التي واجهتها خلال الفترة الماضية.

ثانياً، ترحب المملكة بمستوى التعاون القائم بين المنظمة والحكومة السورية، بما في ذلك تسهيل الوصول إلى المواقع ذات الصلة وتوفير الوثائق والمعلومات المطلوبة ودعم الأنشطة الفنية الجارية. ونرى أن ما تحقق من نتائج خلال الأشهر الأخيرة يؤكد أهمية البناء على هذا الزخم الإيجابي ومواصلة التعاون بروح من الشفافية والمسؤولية المشتركة.

ثالثاً، ترحب مملكة البحرين بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية لمتابعة القضايا التي لا تزال قيد التحقيق والمراجعة. وتشجع على مواصلة العمل المشترك مع المنظمة لمعالجة المسائل المتبقية على أسس فنية ومهنية وموضوعية، بما يسهم في استكمال الصورة الكاملة لهذا الملف وإغلاقه بصورة نهائية.

إن ما تحقق خلال الفترة الماضية يبرهن على أن التعاون البناء بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية يمثل المسار الأكثر فاعلية لتحقيق تقدم حقيقي في هذا الملف. ومن هذا المنطلق، تدعو مملكة البحرين المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم جهود المنظمة والجمهورية العربية السورية الشقيقة، بما يُسرّع أعمال التحقق والتأمين والتدمير ويعزز الأمن والاستقرار في سورية والمنطقة ككل.

السيد ستاماتيكوس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على الإحاطة التي قدمتها. وأرحب أيضا بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وتركيا في هذه الجلسة.

تؤكد اليونان مجدداً دعمها الكامل لسيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها ولعملية انتقال سياسي شاملة للجميع تقودها سورية وتمتلك زمامها، انطلاقاً من روح القرار 2254 (2015). ولن يكتمل الانتقال السياسي الجاري في سورية دون التوصل إلى حل نهائي لملف الأسلحة الكيميائية الذي لا يزال يشكل إرثاً مهماً للنزاع الذي طال أمده ونتيجة له.

وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، نرحب بالتطورات الإيجابية التي أشارت إليها الممثلة السامية فيما يتعلق بالجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة السورية الجديدة للكشف عن بقايا برنامج الأسلحة الكيميائية لنظام الأسد وتأمين المواد والمعدات المرتبطة به ومنع أي تهديد محتمل للمدنيين.

وعلى وجه الخصوص، فإن ما أُعلن مؤخراً عن تحديد المواد الكيميائية والمعدات والمخزونات والذخائر المرتبطة ارتباطاً مباشراً ببرنامج الأسلحة الكيميائية لنظام الأسد، فضلاً عن نقلها إلى مرفق تخزين آمن، يشكل خطوة حاسمة نحو تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة الكيميائية المتبقية في البلد. وتشجع اليونان السلطات السورية على مواصلة تعاونها البناء مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بهدف تسريع الزيارات الميدانية إلى المواقع المشتبه بها وعمليات التدمير.

غير أننا نشعر بالقلق إزاء بقاء 19 مسألة غير محسومة بشأن الإعلان الأولي لسورية دون حل ونشير، على وجه الخصوص، إلى أنه، وفقاً للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تتعلق هذه المسائل بكميات كبيرة من عوامل الحرب الكيميائية والذخائر الكيميائية التي يُحتمل ألا يكون قد أُعلن عنها أو لم يتم التحقق منها.

أود الآن أن أنتقل إلى المسألة المتعلقة بما تردد عن نقل وتدمير 75 أسطوانة من الأسلحة الكيميائية من الفئة 3 في منطقة حلب في كانون الثاني/يناير الماضي دون إخطار الأمانة الفنية للمنظمة مسبقا. وفي هذا الصدد، نرحب بالمعلومات الأولية التي قدمتها سورية من خلال تقريرها الشهري الأخير (S/2026/443) ونحيط علماً بأن التحقيقات لا تزال جارية لتحديد ملابسات الواقعة.

ثانياً، تؤيد اليونان تأييداً تاماً الجهود التي تبذلها سورية لحل جميع المسائل العالقة ذات الصلة بملف الأسلحة الكيميائية السورية. وفي هذا الصدد، نتواصل مع السلطات السورية المختصة بهدف تقديم المزيد من المساعدة وبناء القدرات.

ثالثاً، تدين اليونان بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي طرف كان في أي مكان وفي أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف. ويشكل استخدامها انتهاكًا جسيمًا للقانون الدولي وقد يشكل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. وينبغي محاسبة جميع الجناة كوسيلة ضرورية لتحقيق العدالة للضحايا. ونثني على فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لعمله المحترف الرامي إلى إخضاع جميع المتورطين في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية للمساءلة.

في الختام، نجدد دعوتنا إلى المجلس لكي يتوحد في التمسك بالقرار 2118 (2013) وبالقاعدة الدولية لمناهضة أي استخدام للأسلحة الكيميائية. يستحق الشعب السوري أن يطوي أخيراً هذه الصفحة القاتمة من تاريخه الحديث وأن يمضي بخطى سريعة نحو مستقبل أكثر ديمقراطية واستقراراً وسلامًا. وتلتزم اليونان بدعم سورية بشكل ملموس طوال هذه العملية.

السيد محمد يوسف (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا وبلدي الصومال (مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة).

نشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية في جلسة اليوم.

في البداية، تؤكد المجموعة مجدداً التزامها الراسخ بالتنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وتكرر إدانتها القاطعة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن قبل أي جهة وتحت أي ظرف من الظروف. ونؤكد أن استخدام هذه الأسلحة أمر غير مقبول وأن المساءلة عن استخدامها واجب قانوني وأخلاقي في آن واحد.

وفي هذا السياق، يود الأعضاء الأفارقة الثلاثة تسليط الضوء على النقاط التالية:

أولاً، نلاحظ استئناف الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لعمليات نشر أفرقتها في سورية عقب التعليق المؤقت لها في آذار/مارس 2026 بسبب مخاوف أمنية. وهذا يدل على وجود إطار مرن للتحقق رغم الظروف الأمنية الصعبة. كما نرحب بعملية الانتشار التي جرت في مطلع أيار/مايو 2026 في مواقع غير معلنة ذات أولوية قصوى في المناطق الساحلية الشمالية والوسطى.

ثانياً، تشيد المجموعة بالتعاون البناء المستمر من جانب الجمهورية العربية السورية والتزامها بتوفير جميع التسهيلات اللازمة لأفرقة الأمانة الفنية وضمان وصولها إلى الأراضي السورية وتمكينها من إنجاز مهامها. وبفضل هذا التعاون، تم تحديد عشرات الذخائر الكيميائية غير المعلنة، مثل القنابل الجوية والصواريخ، إلى جانب آلاف الصفحات من الوثائق. وتمثل هذه النتائج خطوات لا غنى عنها نحو توفير التوضيحات اللازمة بشأن برنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

ثالثاً، ورغم أننا نرحب بهذه التطورات التقنية، فإن احتمال وجود عوامل حرب كيميائية وذخائر غير مُعلنة يظل مسألة خطيرة تتطلب استمرار الشفافية والتحقيق لضمان أن يُعتبر الإعلان في النهاية دقيقاً وكاملاً. كما نحيط علماً بالمشاورات الجارية بشأن التدمير الموقعي المعجل لبقايا الأسلحة الكيميائية ونشجع على وضع اللمسات الأخيرة على الترتيبات اللازمة لضمان سلامة الأفراد القائمين على هذا العمل والحفاظ على الأدلة.

رابعاً، لا يزال التقدم يتأثر بالبيئة الأمنية الإقليمية ونلاحظ المشورة الأمنية التي أدت إلى النقل المؤقت للأفراد في وقت سابق من هذا العام. وندعو إلى الوقف الفوري لجميع الأعمال العسكرية الخارجية ضد الأراضي السورية التي تقوض جهود التحقق. وتدرك مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة الأهمية البالغة لتقييم الاحتياجات والثغرات وتحث المجتمع الدولي على توفير المبلغ المقدر بـ 12,5 مليون يورو اللازم لعام 2027 من أجل استمرار العمليات ودعم تدابير بناء القدرات.

في الختام، تؤكد المجموعة مجدداً دعمها الثابت لسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامة أراضيها. ونشدد على أن إحراز تقدم نحو القضاء التام على الأسلحة الكيميائية في سورية يتطلب دعماً دولياً مستمراً. ونشجع على استمرار الحوار والتعاون بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإغلاق هذا الملف بشكل دائم.

السيدة بافلوتا – ديسلانديس (لاتفيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أستهل كلمتي بتوجيه الشكر إلى الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها المفيدة، وإلى المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على التقرير الذي قدمه. وأود أن أرحب أيضا بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وتركيا في هذه الجلسة.

وتود لاتفيا أن تشدد على المثال الهام الذي ضربته سورية. في ظل تصاعد التوترات وفي منطقة تعصف بها النزاعات، تواصل السلطات السورية الجديدة بذل الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والشفافية والتعاون مع المجتمع الدولي والالتزام بالقانون الدولي. إن القضاء على أحد أفظع أنواع الأسلحة ليس مجرد دليل واضح على حسن نية السلطات السورية فحسب، بل هو أيضا إشارة قوية للدول التي تعاني من الانقسامات والنزاعات بأن بزوغ فجر جديد ومستقبل أفضل أمران ممكنان.

واستخدام الأسلحة الكيميائية أمر غير مقبول على الإطلاق في أي مكان وفي أي وقت ومن قبل أي طرف. ومن الضروري إجراء تحقيق فوري وشامل في جميع الأسلحة الكيميائية، وتحديدها وتدميرها. تشكل الشفافية والمساءلة عن الجرائم الوحشية التي ارتكبها نظام الأسد ضد شعبه جزءا لا يتجزأ من عملية العدالة الانتقالية في سورية. وبالتالي، نلاحظ بقلق أن الحالة الأمنية المضطربة في المنطقة قد أثرت سلبا على الجهود الجارية للقضاء على الأسلحة الكيميائية في سورية، حيث تم سحب الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مؤقتا من البلد بسبب مخاوف أمنية. ورغم استمرار التعاون المهم خلال تلك الفترة، فإنه من المؤسف أن التصعيد الإقليمي قد أدى إلى تأخير هذه الجهود الحاسمة.

ونرحب ترحيبا حارا بإعادة نشر الأمانة الفنية في سورية، واستئناف أنشطتها في الميدان، وتعاونها المستمر مع السلطات السورية. وقد تجلت أهمية وفعالية التعاون الكامل وغير المقيد بوضوح من خلال الاكتشاف الأخير لعشرات من الذخائر الكيميائية والمعدات ذات الصلة التي لم يُعلن عنها من قبل، وذلك بفضل العمل الشجاع والمتفاني الذي قام به الفريق السوري. ونتطلع إلى تلقي مزيد من التفاصيل بشأن عملية النشر الجارية وتحليل هذه الاكتشافات الهامة. وفي هذا الصدد، نرحب أيضا بالدور التكميلي الذي تضطلع به فرقة عمل أنفاس الحرية التي أُطلقت مؤخرا، والتي تقودها سورية، في مثال آخر على التزامها الراسخ باتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ونواصل التأكيد على ضرورة تعزيز وتطوير القدرات والموارد الفنية للسلطات السورية من أجل القضاء على كل بقايا برنامج الأسلحة الكيميائية لنظام الأسد. ونؤكد مجدداً على النموذج الإيجابي الذي تمثله فرقة العمل المذكورة أعلاه في هذا الصدد، ونأمل أن يتبعه مزيد من الدعم المالي والتقني على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي الختام، أود أن أعرب مرة أخرى عن تقدير لاتفيا للعمل الجيد الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية، وكذلك للتعاون المتفاني من جانب السلطات السورية. وستظل لاتفيا شريكا ملتزما في السعي لتحقيق هدفنا المشترك: جعل سورية خالية من الأسلحة الكيميائية.

السيد موسكوسو (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها. كما نرحب ترحيبا حارا بممثلي الجمهورية العربية السورية وتركيا، الذين يشرفوننا بحضورهم اليوم.

بعد مرور ثمانية عشر شهراً على الانتقال السياسي في سورية، لا تزال السلطات تواجه تحديات متجذرة بعمق في الحقبة المظلمة لنظام بشار الأسد. ومن بين هذه التحديات، يبرز ملف الأسلحة الكيميائية بسبب تعقيده الخاص، سواء من حيث الجوانب التقنية التي ينطوي عليها أو من حيث آثاره على الأمن الإقليمي ومصداقية النظام الدولي لعدم الانتشار.

وترى بنما أنه من المهم الإقرار بأن السلطات قد ورثت مشكلة تراكمت على مدى عقود، وسيتطلب حلها المثابرة والشفافية والتعاون الوثيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمجتمع الدولي. إن التحدي كبير، لكن الفرصة المتاحة لتحقيق التقدم من خلال التعاون والتقيد بالالتزامات الدولية كبيرة هي الأخرى.

تؤكد بنما مجدداً التزامها الراسخ بالمبدأ الأساسي القائل بأن استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي طرف، وفي أي وضع وتحت أي ظروف، أمر غير مقبول، لأن استخدامها يشكل جرائم ضد الإنسانية، ولأن آثارها المدمرة تمتد عبر الأجيال.

ونحيط علماً بتقرير المدير العام وبالتقدم المحرز. وعلى وجه الخصوص، نلاحظ باهتمام التعاون الذي تطور بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فضلا عن الدعم المقدم لأنشطة التحقق التي تضطلع بها الأمانة الفنية. ونعتقد أن هذه التطورات تمثل فرصة مهمة للتقدم نحو التوصل إلى حل نهائي لملف ظل معلقا لأكثر من عقد من الزمان، ومن شأن إغلاقه بنجاح أن يجلب الراحة للضحايا.

ونشجع السلطات السورية على تعزيز تعاونها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن الشفافية، والوصول في الوقت المناسب إلى المواقع ذات الأهمية، والحفاظ على الأدلة والوثائق ذات الصلة، والتبادل المستمر للمعلومات، هي عناصر أساسية للتقدم نحو الامتثال الكامل للالتزامات الناشئة عن الاتفاقية.

كما نعرب عن قلقنا إزاء تدهور الأوضاع الأمنية في أوقات مختلفة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، الأمر الذي أدى إلى الاضطرار إلى التعليق المؤقت لأنشطة التحقق الميدانية. وفي هذا السياق، من الضروري أن تمتنع جميع الأطراف عن القيام بأي أعمال من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الحالة الأمنية في المنطقة، وبالتالي تعرقل العمل الهام الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الميدان.

كما نحيط علماً بالنتائج التي أوردتها الأمانة الفنية مؤخراً بشأن مواقع لم يُعلن عنها من قبل. وتؤكد هذه الاكتشافات أهمية مواصلة جهود التحقق وإثبات الحقائق، على أساس معايير تقنية وموضوعية ونزيهة دائماً.

ينبغي عدم النظر إلى الإزالة الكاملة والقابلة للتحقق لبرنامج الأسلحة الكيميائية في سورية على أنها مجرد التزام قانوني. فذلك أيضا يمثل مساهمة أساسية في أمن جميع السوريين واستقرار المنطقة. وستواصل بنما دعم الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والشفافية والامتثال التام لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، بهدف ضمان عدم استخدام هذه الأسلحة أبدا مرة أخرى.

السيدة لاندي (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتقدم أيضا بالشكر إلى الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها، وأرحب بممثلي سورية وتركيا في هذه الجلسة.

منذ جلستنا الأخيرة، شهدنا مزيدا من التقدم في ملف الأسلحة الكيميائية في سورية. وكما سمعنا من الممثلة السامية، فقد استمر التعاون بين الحكومة السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ففي الأسبوع الماضي فقط، اكتشفت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية كمية كبيرة من الأسلحة الكيميائية غير المعلن عنها، والمواد الداخلة في تركيبها، والوثائق المتعلقة ببرنامج الأسلحة الكيميائية لنظام الأسد السابق. وهذا يشكل مثالا آخر على التطور الإيجابي المستمر نحو إغلاق هذا الملف.

تشيد الدانمرك بالحكومة السورية لالتزامها بهذا الملف وتعاونها الوثيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهذا أمر ضروري لتحديد النطاق الكامل لبرنامج النظام السابق بشكل نهائي، وللمضي قدماً نحو القضاء عليه بشكل قابل للتحقق ولا رجعة فيه. كما ترحب الدانمرك بإنشاء فريق العمل الدولي "أنفاس الحرية" الذي تقوده سورية بهدف القضاء على الأسلحة الكيميائية التابعة لنظام الأسد السابق، وتود أن تشيد بالدور القيادي الذي أبدته الدول المشاركة.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، نود أن نؤكد أن المهمة التي تنتظرنا لا تزال معقدة. فنظرا للظروف الأمنية المعقدة، وبالنظر إلى وجود العديد من المواقع التي قد تكون ذات صلة في أنحاء سورية، من المهم إعطاء أولوية مستمرة لهذا الملف.

وقد صرحت السلطات السورية سابقا بأنها لا تمتلك الوسائل والموارد اللازمة للوفاء بالتزامات البلد بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولذلك، من المهم أن تحظى الحكومة السورية بالدعم الكافي، ونشجع جميع الأطراف الفاعلة على تقديم المساعدة الفنية والمالية إلى سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ونشجع جميع الأطراف المعنية على تقديم المساعدة الفنية والمالية إلى سورية والمنظمة. فذلك أمر بالغ الأهمية لضمان إحراز تقدم، بما في ذلك إيفاد أفرقة إلى المواقع المتبقية، ووضع وتنفيذ خطط للتدمير الآمن للمواد التي تم تحديدها، وتقديم إعلان كامل ودقيق لجميع المواد والأنشطة المتبقية المتعلقة بالأسلحة الكيميائية.

وتشيد الدانمرك بالجهود المبذولة من أجل تحقيق المساءلة عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبها نظام الأسد السابق. وفي هذا الصدد ننوه بتوقيف 18 شخصا مؤخرا يشتبه في تورطهم في برنامج الأسلحة الكيميائية للنظام السابق. فلا تزال العدالة الانتقالية عنصرا أساسيا في إقامة سورية جديدة عادلة ومزدهرة، والتزام الحكومة بإجراء عملية مستقلة وذات مصداقية وشفافة تقودها الأطراف السورية في هذا الصدد يكتسي أهمية حيوية.

وفي الختام، إن إغلاق هذا الملف سيوجه رسالة قوية إلى الشعب السوري مفادها أن حقبة جديدة قد بدأت، وأنه سيتم تحقيق المساءلة والعدالة فيما يتعلق بجرائم الماضي، وأن خطر الأسلحة الكيميائية يمكن القضاء عليه وسيُقضى عليه نهائيا. وستواصل الدانمرك دعم الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف المهم.

السيدة ماكنوتان (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها اليوم، وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لسورية وممثل تركيا في جلسة اليوم.

تظل المملكة المتحدة ثابتة في التزامها بالقضاء التام والموثق على الأسلحة الكيميائية في سورية. وتخليص سورية من الأسلحة الكيميائية لنظام الأسد مهمة معقدة. فقد أنكر النظام السابق وجود برنامج أسلحته الكيميائية وأخفاه وكذب بشأنه. وعلى الرغم من هذا السياق الغامض والصعب، تحقق سورية نتائج ملموسة وتعجل عملية تحديد مخلفات برنامج الأسد للأسلحة الكيميائية وتدميرها في نهاية المطاف.

لقد أتاح الدعم التشغيلي الكبير الذي قدمته سورية لنشر أفرقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أوائل أيار/مايو الوصول إلى المواقع ذات الأولوية، مما أتاح تحديد عشرات الذخائر الكيميائية، مثل القنابل الجوية والصواريخ. وهذه لحظة مهمة. ولم يقتصر ذلك على الحد من خطر الأسلحة الكيميائية المتبقية على الشعب السوري، بل إنه يقدم دليلا آخر على محاولة الأسد خداع المجتمع الدولي بشكل متعمد. فقد ادعى نظام الأسد مرارا أنه لم يعد لديه أي برنامج نشط للأسلحة الكيميائية بعد عام 2014. ويثبت هذا الاكتشاف بشكل قاطع أن هذا الادعاء كان باطلا.

وسيظل استمرار الدعم الدولي أساسيا لإخلاء سورية من الأسلحة الكيميائية. والمملكة المتحدة فخورة بالوقوف إلى جانب سورية والشركاء الدوليين، في شهر آذار/مارس، لإطلاق فرقة العمل "أنفاس الحرية" هنا في نيويورك. وتعمل فرقة العمل، بالتنسيق التام مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والدول الأطراف الأخرى، على حشد الخبرات والتجارب والدعم من أجل تحديد برنامج نظام الأسد للأسلحة الكيميائية وتأمينه وتدميره بطريقة يمكن التحقق منها. كما تشكل أداة لتسوية النزاعات وتوجيه عروض الدعم الأوسع نطاقا من المجتمع الدولي.

ونشجع جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية على دعم جهود سورية. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المنتهية ولايته، فرناندو أرياس، على الدور المحوري الذي اضطلع به.

إن المجتمع الدولي يسعى، منذ أكثر من 10 سنوات، إلى تحقيق العدالة لمن عانوا من وحشية نظام الأسد. وبفضل الجهود التي بذلتها سورية، أصبح من الممكن الآن محاسبة من استخدموا الأسلحة الكيميائية. ويمثل إلقاء القبض مؤخرا على المتهمين بارتكاب الهجوم بغاز السارين في الغوطة عام 2013 خطوة مهمة. وينبغي لنا معا أن نحافظ على هذا الزخم ونقضي على الأسلحة الكيميائية نهائيا وإلى الأبد.

السيد سون لاي (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها، وأرحب بالممثلين الدائمين لسورية وتركيا في هذه الجلسة.

ما فتئت الصين تعارض بعزم استخدام أي دولة أو منظمة أو فرد للأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف وأيا كان الغرض منه. ويجب إدانة أي استخدام للأسلحة الكيميائية إدانة شديدة.

وتحيط الصين علماً بالتقدم الذي تحقق مؤخراً بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية السورية، وتؤيد تواصل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتعاونها مع سورية بشأن المسائل غير المحسومة. وما زالت مسألة الأسلحة الكيميائية السورية قيد المناقشة منذ أكثر من 10 سنوات، وينبغي حسمها بسرعة لمساعدة سورية على توجيه مواردها نحو التنمية الوطنية.

ونشيد بالحكومة الانتقالية السورية لإعادة تأكيد تعهدها بالوفاء بالتزاماتها بمقتضى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وننوه بتعاونها مع المنظمة.

ونحيط علما بالجهود التي تبذلها سورية لإعادة بناء نظامها القضائي الوطني، ونؤيد سورية في اتباع مبدأ القيادة السورية والمسؤولية السورية للمضي قدما في عملية انتقال سياسي شاملة للجميع، وتحقيق المصالحة في أقرب وقت ممكن، وتجنب الانقسام الداخلي.

لقد تجاوزت مهام إسناد المسؤولية التي يضطلع بها فريق التحقيق وتحديد الهوية ومكتب البعثات الخاصة نطاق ولايات الاتفاقية. وأصبحت آليات المساءلة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية السورية، على مر السنين، سمة مميزة لتسييس المنظمة، مما يعرض سلطتها وفعاليتها لخطر جسيم.

وينبغي للأمانة الفنية أن تلتزم بولايات الاتفاقية، وأن تحافظ على موقف موضوعي ومحايد، وأن تتقيد بأحكام الاتفاقية تقيدا صارما عند التعامل مع الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية، وذلك لكي تصمد استنتاجاتها أمام اختبار التاريخ.

وبعد انتهاء المهام المتعلقة بسورية، ينبغي أن تنتهي أيضا الآليات ذات الصلة بسورية، لتمكين المنظمة من استعادة طابعها الفني وتجنب إثارة العداء والمواجهة.

فالمنظمة هي إحدى منصات مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعتبر مكافحة الإرهاب بعدا مهما من أبعاد جهوده الرامية إلى معالجة مسألة الأسلحة الكيميائية السورية.

وتحث الصين الحكومة الانتقالية السورية على الوفاء بالتزاماتها الدولية باتخاذ كل التدابير الفعالة لمكافحة جميع التنظيمات الإرهابية الدولية المدرجة في قائمة مجلس الأمن، بما في ذلك الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، مكافحة حازمة.

وينبغي للمنظمة تعزيز نظم الإنذار المبكر والرصد ومساعدة الدول الأطراف على بناء قدراتها في مجال الامتثال، من أجل الحيلولة دون وقوع المواد الكيميائية الخطرة والتكنولوجيات الحساسة في أيدي الإرهابيين.

السيد جادون (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وكيلة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها. ونرحب بمشاركة سورية وتركيا في جلسة اليوم.

تؤكد باكستان من جديد معارضتها القاطعة لاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي طرف، وفي أي مكان، وتحت أي ظرف من الظروف. وتظل اتفاقية الأسلحة الكيميائية الركن الأساسي لإطار نزع السلاح العالمي، ونؤيد جميع الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي عليها، كما نؤيد تنفيذها بشكل كامل وفعال وغير تمييزي.

وتقدر باكستان التزام السلطات السورية بالتعاون الكامل مع المنظمة. ويشمل ذلك توفير التسهيلات اللازمة لضمان نجاح عمل أفرقة الأمانة الفنية وتمكينها من الوصول دون قيود إلى جميع المواقع المشتبه في ارتباطها ببرنامج الأسلحة الكيميائية. ويسهم هذا التعاون في تسريع عملية إزالة أي بقايا محتملة لبرنامج الأسلحة الكيميائية.

ونحيط علما كذلك بتقرير المدير العام للمنظمة الذي يشير إلى أن 19 مسألة من أصل 26 مسألة غير محسومة لا تزال دون حل. وتواصل الأمانة الفنية تحديد المواقع التي يمكن الإعلان عنها بموجب الاتفاقية. كما أجرت الأمانة الفنية تقييما للاحتياجات، يتضمن قائمة غير شاملة بالثغرات بين ما يجب أن توفره السلطات السورية والقدرات المتاحة لها.

وإضافة إلى ذلك، لا تزال الحالة الأمنية واحتلال أجزاء من البلد يؤثران على التنفيذ الفعلي للولاية في الموعد المحدد. ومن المهم تعزيز القدرات وتوسيع نطاق التعاون مع السلطات السورية من أجل تجاوز العقبات والتغلب على التحديات المرتبطة بهذا الملف المعقد. ويكتسي هذا التعاون أهمية بالغة لمواجهة عدة تحديات، بما فيها طبيعة المواقع المشتبه بها، والقيود المؤسسية، ومحدودية القدرات التكنولوجية والخبرة لدى الأفرقة الوطنية السورية في مجال مناولة الذخائر الكيميائية ونقلها وتخزينها. ونثني على جميع الجهات التي تتعاون مع السلطات السورية في مجال بناء القدرات وتعزيز الإمكانات المؤسسية. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بشكل خاص بالجهود التي تبذلها الدولتان الشقيقتان تركيا وقطر.

يجب أن تظل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قادرة على إجراء عمليات التحقق المستقلة التي تضطلع بها من أجل القضاء على الأسلحة الكيميائية المشتبه بوجودها في سورية، والقضاء على أي مخاطر للانتشار، وذلك امتثالاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونأمل أن يؤدي استمرار التعاون الإيجابي بين الأمانة الفنية والسلطات السورية إلى تعزيز الزخم الإيجابي من أجل حل جميع القضايا العالقة في أقرب وقت ممكن وإغلاق هذا الملف.

السيد بونافون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أرحب بحضور الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، وممثلي سورية وتركيا.

لقد استمعنا باهتمام إلى إحاطة السيدة ناكاميتسو. ونثني على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لاستقلاليتها ودقتها واحترافيتها والتزامها.

إننا جميعاً نأخذ في الاعتبار ذكرى ضحايا الغوطة وخان شيخون ودوما – رجالاً ونساء وأطفالاً ذُبحوا في الهجمات الكيميائية بغاز السارين التي شنها نظام بشار الأسد لإرهاب من ناضلوا من أجل الحرية.

لقد استرجعنا تلك الصور المأساوية خلال حفل إطلاق مبادرة فرقة عمل أنفاس الحرية الدولية في شهر آذار/مارس الماضي، والتي رأت فرنسا أن من واجبها الانضمام إليها. إننا ندعم السلطات السورية الجديدة، جنباً إلى جنب مع شركائنا، في تعاونها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل تفكيك البرنامج الكيميائي العسكري الموروث عن عهد الأسد الذي تم تطويره بدقة في عهد حافظ الأسد قبل أن يقوم ابنه بشار الأسد بنشره.

استخدم النظام المخلوع لسنوات عديدة، رغم انضمامه إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية منذ عام 2013، تلك الأسلحة اللاإنسانية ضد شعبه على الأقل في تسع حالات موثقة في تحقيقات مستقلة. وإنكار ذلك لا معنى له. لقد عرقل النظام عمل فرق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وقدم إقرارات غير كاملة بشأن حالة برنامج المواد الكيميائية، وأخفى الحجم الحقيقي لمخزوناته من الأسلحة. إن عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية لم يبدأ إلا مؤخراً في الكشف عن حجم البرنامج الذي كان مخفياً عن المجتمع الدولي.

لقد تحقق إنجاز هام الشهر الماضي: فقد مكنت الزيارات التي تمت إلى المواقع غير المعلنة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من اكتشاف عشرات الذخائر والمواد الكيميائية، بما في ذلك القنابل الجوية والصواريخ، بالإضافة إلى آلاف الصفحات من الوثائق. وهذه هي المرة الأولى منذ بدء المرحلة الانتقالية، ونهنئ السلطات السورية وخبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على هذا العمل.

إن من الضروري تأمين مخزونات الأسلحة الكيميائية تلك وتدميرها في أقرب وقت ممكن. ونشيد بتعاون السلطات السورية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هذا الصدد، وهو ما يمثل فصلاً جديداً في تاريخ بلدهم. وتشكر فرنسا أفرقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على احترافها، وتدعوها إلى مواصلة إطلاع مجلس الأمن على التقدم الذي تحرزه. وستواصل فرنسا تقديم الدعم المالي لأنشطة المنظمة فيما يتعلق بالملف السوري.

ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتحقيق نزع السلاح الكيميائي الكامل والمُثبت في سورية. فبالإضافة إلى المواقع الـ 26 المعلنة، لا يزال هناك ما يقرب من 100 موقع غير معلن يتعين تفتيشها. وسيكون استمرار التزام سورية بهذا الجهد أمراً ضرورياً لتجاوز إرث برنامج المواد الكيميائية في عهد الأسد. تكرس سورية موارد كبيرة للوفاء بمسؤولياتها بصفتها دولة طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولتلبية توقعات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وجميع الدول الأطراف. وبالتالي، يمكن النظر إلى استعادة حقوق سورية وامتيازاتها بصفتها دولة طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية باعتباره احتمالاً وارداً. إن الكشف عن

بقايا هذا البرنامج والإعلان عنها سيساهمان في مكافحة الإفلات من العقاب، وستواصل فرنسا حشد جهود الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية تحقيقاً لهذا الهدف.

إن نزع السلاح الكيميائي في سورية يبعث برسالة مهمة إلى المجتمع الدولي بأسره، مما يسهم في تعزيز جدية وفعالية الآليات الدولية الرامية إلى مراقبة الامتثال لحظر الأسلحة الكيميائية. وبالنسبة لسورية، فإن ذلك يمثل خطوة حاسمة نحو إقامة سورية جديدة ومستقرة وذات سيادة، تحترم حقوق مواطنيها، وتندمج اندماجاً كاملاً في محيطها الإقليمي، وتتصرف كطرف فاعل مسؤول ضمن المجتمع الدولي.

وتؤكد فرنسا مجدداً دعمها لعملية انتقال سياسي شاملة للجميع في سورية وفقاً لمبادئ القرار 2254 (2015).

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة كولومبيا.

أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها. كما أرحب بحضور الممثلين الدائمين لسورية وتركيا.

في ضوء المعلومات المعروضة، أود أن أدلي بالنقاط التالية.

أولاً، يرحب وفد بلدي بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة الانتقالية من أجل التنفيذ الكامل والقابل للتحقق للالتزامات الدولية التي تعهدت بها سورية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتُقر كولومبيا بالتقدم الملموس الذي أُحرز في التحقيقات وتوفير المعلومات نتيجة لتعاون الحكومة الانتقالية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، يحث بلدي على تعزيز التعاون من أجل توضيح نطاق برنامج الأسلحة الكيميائية بشكل كامل وضمان الامتثال. وبالمثل، وتماشياً مع تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2026/443)، تدعو كولومبيا إلى توفير الدعم المالي والتقني لتنفيذ أنشطة المنظمة وتطوير القدرات التقنية اللازمة لهذه الأغراض.

ثانياً، يكرّر وفد بلدي دعوته إلى مضاعفة جهود تسوية المسائل المعلقة المتصلة بكميات قد تكون كبيرة من الذخائر والمواد الكيميائية التي لم يتم الإعلان عنها أو التحقق منها بعد. تُظهر المعلومات التي أوردتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ضرورة توفير الحماية الكافية للمواقع المشتبه بها ومنع ضياع الأدلة أو التلاعب بها. ويمكن لجميع الإجراءات التي تؤدي إلى إغلاق الملف بشكل قابل للتحقق ونهائي أن تسهم إسهاماً ملموساً في أمن واستقرار سورية والمنطقة.

ثالثاً، على الرغم من أن سورية ظلت نسبياً على هامش تصاعد التوترات في المنطقة، فإن الوضع الأمني لا يزال يشكل عائقاً عملياً أمام إحراز تقدم. ويشير وفد بلدي مع القلق إلى أن التقارير الأخيرة تؤكد مجدداً على التحديات الأمنية الناجمة عن الأعمال العدائية في المنطقة التي تحول دون الوصول إلى المواقع المعنية. وتؤكد كولومبيا على دعوتها إلى الاحترام الكامل لاستقلال سورية السياسي وسيادتها ووحدتها وسلامة أراضيها.

ختاماً، يؤكد بلدي مجدداً تقديره للعمل الفني الشفاف والنزيه الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فضلاً عن أهمية التنفيذ الكامل للاتفاقية وللنظام الدولي لنزع السلاح ومنع الانتشار. كما تؤكد أيضاً رفضها القاطع لاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي دولة أو منظمة أو فرد تحت أي ظرف من الظروف ولأي غرض.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد علبي (الجمهورية العربية السورية)**:** بدايةً، أهنئكم، السيدة الرئيسة، وبلدكم الصديق، كولومبيا، على تولي رئاسة المجلس ونتمنى لكم كل التوفيق. وأتوجه بالشكر للسيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام لشؤون نزع السلاح على إحاطتها. وأشكرها على تعاونها وحرصها على التعاون المستمر معنا.

في سياق التزام الحكومة السورية في الحفاظ على الأمن الوطني والإقليمي وصون نظام عدم الانتشار العالمي، تُوجت مؤخراً الجهود الحثيثة للفرق الوطنية السورية بتحديد وتأمين صواريخ وذخائر كيميائية مرتبطة بالبرنامج الكيميائي العائد للنظام البائد، مشابهة لتلك التي استخدمها في هجماته ضد السوريين والسوريات.

ونشكر، في هذا الصدد، الوفود الصديقة التي أشادت بذلك اليوم. ونعتقد أن تلك الإشادات مستحقة، أولاً وقبل أي طرف، للفرق الوطنية التي واصلت الليل بالنهار وكانت خلف هذا الإنجاز، من وزارات الدفاع والداخلية والاستخبارات والطوارئ والصحة والخارجية. فقد استطاعت الفرق الوطنية تحقيق هذا التقدم رغم التحديات المتمثلة بالنقص الكبير في الكوادر وقلة المعدات والتجهيزات المتقدمة، فضلاً عن شح المعلومات النوعية حول المواقع المشبوهة والعمل وسط بيئة أمنية بالغة الصعوبة. حيث استطاعت فرقنا الوصول إلى مواقع عالية الأولوية والخطورة، متعاملة بحرفية مع مواد وذخائر شديدة الحساسية، بما شمل نقلها وتأمينها وتوفير وصول فرق الأمانة الفنية للقيام بإجراءات التحقق وفق المعايير المعتمدة.

إن ما نشهده اليوم هو نتيجة عمل دؤوب على مدار أشهر من جمع المعلومات وتحليلها ومتابعة المتورطين ومراقبتهم والتحقيقات مع المحتجزين وبناء قدرات فرقنا من خلال التشاور والتعاون مع الشركاء الدوليين. لقد أنجزت فرقنا المهمة التي شكّلت منعطفا حاسماً في جهود الكشف عن برنامج الأسد الكيميائي وقفزة كبيرة في مسار المساءلة، مقدمة بذلك خدمة جليلة للمنطقة والعالم عبر التصدي لمخاطر الانتشار فيها وتعزيز أمنها واستقرارها، وذلك على الرغم من جسامة التحديات. فتحية لجهود فرقنا الوطنية.

يسرت سورية لفرق الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية 32 زيارة للمواقع المشتبهة وسلمتها ما يزيد عن 000 60 صفحة من وثائق البرنامج الكيميائي للنظام البائد. وقد أسهمت هذه الجهود في تقليص عدد المواقع المشتبهة وتحديد الأولويات بنسبة كبيرة وجعلت سورية تنتقل من موقع الميسر لهذه الجهود إلى موقع قيادتها نحو التخلص من كافة مخلفات البرنامج الكيميائي.

تمتزج المشاعر الإيجابية نتيجة هذا التقدم بالألم لاستحضار أحد أكثر الوجوه قتامة لحقبة النظام السابق. فقد استحضرت الفرق الفنية التي عملت على نقل تلك الذخائر الآم السنين الماضية، وهي تعمل على توثيق الجرائم بذخائر مماثلة استخدمها نظام الأسد. ولكن المفارقة أن هذه هي المرة الأولى التي

يصلون فيها إلى هذه الذخائر قبل أن تُستخدم ضدهم. نجونا. إن الكشف عن هذه الذخائر يوفر قاعدة معلومات في غاية الأهمية لكشف وتوثيق الأدلة ويساعد على تحقيق التقدم في التحقيقات، مما يعزز جهود المساءلة وتحديد المتورطين.

وفي هذا السياق، في تحقيق العدالة والمساءلة، اعتقلت السلطات السورية عدداً من الأشخاص الذين عملوا على البرنامج الكيميائي الموروث. وعلى صعيد التعاون الدولي في هذا المجال، التقى معالي وزير العدل السوري، السيد مظهر الويس، مطلع شهر أيار/مايو بالمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد فرناندو أرياس، في مقر المنظمة في لاهاي وبحثا سبل تعزيز دور المنظمة في تحقيق العدالة من خلال دعم مسارات المساءلة الوطنية وتبادل المعلومات والتعاون في التحقيقات. كما نظمت البعثة السورية الدائمة في لاهاي، بالتعاون مع بعثات عدد من الدول الصديقة، فعالية بعنوان "الأدوار والمسؤوليات في السعي لتحقيق المساءلة"، وذلك بالشراكة مع منظمة حقوقية سورية.

سورية عانت من الأسلحة الكيميائية على مدار أكثر من 12 عامًا منذ الاستخدام الأول لها في نهاية عام 2014، وهي اليوم عازمة على التخلص من هذا الإرث. فعلى الرغم مما سبق الإشارة إليه من تعقيدات تحيط بالملف الكيميائي، سواء تلك المرتبطة بالثغرات والقصور في الذاكرة والبنية المؤسساتية أو المرتبطة بضعف القدرات والإمكانيات البشرية والتقنية، تواصل الحكومة السورية عملها الدؤوب. وقد بادرت كما أشرتم، في هذا الإطار، إلى إنشاء فريق العمل الدولي، "أنفاس الحرية"، كإطار تنسيقي بقيادة سورية لدعم الجهود ذات الصلة. وتتطلع سورية اليوم لدعم المجتمع الدولي لهذا الفريق. فالتصدي لمخاطر الانتشار التي تمس أمننا جميعاً مسؤولية تقع على عاتق الجميع. إن التعقيدات متعددة الأوجه للملف الكيميائي الموروث تجعل من الصعب على أي جهة منفردة التعامل معه على النحو الواجب وتُبرز الضرورة الحيوية لتقديم كل الدعم الممكن في تجاوز هذه التحديات، سواء على المستوى العملياتي أو في مسار تحقيق العدالة ومساءلة المتورطين.

لقد عانى السوريون نتيجة التجاذبات الكثيرة التي سادت هذا الملف في ما مضى. وعانوا من سياسة النظام السابق في الإنكار والتلاعب والتضليل وعرقلة فرق التحقيق والتفتيش. ونحن اليوم أمام سورية مختلفة كلياً. سورية، التي كانت ضحية للسلاح الكيميائي، سورية المصرة على التخلص من آثار تلك الحقبة، سورية التي تنظر إلى كافة الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كشركاء يحملون أهدافا مشتركة.

وفي ظل الجو الإيجابي الجديد الذي يسود بفضل النهج الشفاف والمنفتح للحكومة السورية، نشدد على تجنب العودة بالملف الكيميائي إلى ممارسات تجاوزتها الأحداث وإبعاده عن التسييس عبر التمسك بطابعه التقني، نظراً لما قد يسببه أي تسييس من ضرر لجهود إحراز تقدم فيه. إن دعم جهود سورية في هذا السياق سيسهم في تحويل الملف، الذي أدى إلى الكثير من الاستقطاب في هذا المجلس وفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إلى ملف توافقي وسيسهم في تحويله إلى نموذج للتعاون الدولي في مجال دعم نظام عدم الانتشار العالمي.

ختاماً، بين الإحاطة الماضية والإحاطة الحالية، سنحت لي فرصة حضور الذكرى السنوية لهجوم دوما وخان شيخون في سورية في شهر نيسان/أبريل. وقد تعهدتُ لأهالي الضحايا من منبرهم ذاك بجعل منبرهم هذا منبراً يحفظ حقهم ويعمل على محاسبة من ارتكبوا الفظاعات بحقهم. كان هذا وعدًا علينا وها نحن هنا اليوم نلبي.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد يلدز (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بدوري، أود أن أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها الشاملة.

ولا يزال ملف الأسلحة الكيميائية في سورية من أكثر التركات المأساوية والمقلقة لعهد الأسد. وفي الوقت نفسه، هناك الآن ما يدعو للتفاؤل. فالحكومة السورية تُظهر التزاما حقيقيا بمعالجة هذه المسألة بالتنسيق الوثيق مع المجتمع الدولي. ونرحب بالتقدم المحرز على أرض الواقع، الذي يسرته المشاركة الجادة والبناءة والدعم المقدم لموظفي الأمانة الفنية للمنظمة في أداء مهامهم. كما نثني على المهنية والتفاني اللذين أبدتهما الأمانة الفنية، بما في ذلك الجهود التي بذلتها لزيارة العديد من المواقع وإجراء المقابلات وجمع العينات وتحليلها. وفي هذا الصدد، نثني بشكل خاص على الجهود المشتركة التي بذلتها سورية والمنظمة خلال الأشهر الأخيرة لتحديد مواقع بقايا برنامج المواد الكيميائية السري للنظام السابق، بما في ذلك الذخائر والمواد الكيميائية والمعدات والوثائق ذات الصلة التي لم يُعلَن عنها. ونعتبر هذا التطور خطوة مهمة نحو القضاء التام على بقايا برنامج الأسلحة الكيميائية السابق. وفي الوقت نفسه، تُعد هذه الاكتشافات تذكيرا صارخا آخر بحجم القمع والمعاناة اللذين ألحقهما النظام السابق بالشعب السوري، كما أشار إلى ذلك ممثل سورية فيما يتعلق بالهجمات التي استهدفت دوما وخان شيخون، لا سيما فيما يتعلق بمناطق تخفيف التوتر التي أعلنت عنها الأمم المتحدة.

وندرك جميعا أن ملف الأسلحة الكيميائية يتسم بطابع فني للغاية وبدرجة عالية من التعقيد من الناحية العملية. وبعد سنوات من التستر والعرقلة، لا تزال الثغرات الكبيرة في المعلومات تعقد جهود التحقق والتخطيط العملياتي. ونؤمن إيمانا راسخا بأن التقدم المستدام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تعاون تدريجي وعملي ومنسق بشكل جيد مع سورية، مع المراعاة الكاملة للواقع الميداني. وفي هذا الصدد، تضطلع فرقة عمل أنفاس الحرية بدور مهم في دعم الحكومة السورية على الصعيدين الفني واللوجستي. وتوفر فرقة العمل إطارا عمليا لمواءمة المساعدة الدولية مع أولويات سورية واحتياجاتها التشغيلية. وستواصل تركيا المساهمة في الجهود الرامية إلى تعزيز استعداد سورية وقدراتها الفنية لمواجهة التحديات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية، بما يتماشى مع معايير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي هذا السياق، استضافت تركيا حلقة العمل الأولى لفرقة العمل في أنقرة يومي 16 و17 شباط/فبراير من هذا العام. كما نتطلع إلى الاجتماع المقرر عقده في لاهاي الأسبوع المقبل.

ونشعر بالتفاؤل إزاء الالتزام الذي أعلنته الحكومة السورية بضمان المساءلة عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية. وقد حان الوقت لإعادة ما عُلِّق من حقوق سورية وامتيازاتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

في الختام، نشجع جميع الدول الأعضاء على تقديم دعمها الكامل من أجل تحقيق سورية خالية من الأسلحة الكيميائية. وتعيد تركيا التأكيد على دعمها القوي للجهود التي تقودها سورية وتمتلك زمامها من أجل تحديد المواد ذات الصلة بالأسلحة الكيميائية وتأمينها والإعلان عنها وتدميرها، بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجهات المعنية الأخرى، لأن تأمين هذه المواد وتخزينها بشكل آمن أمر بالغ الأهمية ليس لأمن سورية القومي فحسب، بل أيضا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): لم يعد هناك أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتحدثين.

رُفعت الجلسة الساعة 11/25.